

Distr.: Limited
10 October 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

اللجنة الثالثة

البند ٢٧ (ب) من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية

بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة

الاجتماعية في العالم والشباب

والمسنين والمعوقين والأسرة

جمهورية تنزانيا المتحدة والفلبين: مشروع قرار

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً
فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين^(١) والقواعد الموحدة بشأن تحقيق
تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة^(٢) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(٣) التي تم
الاعتراف فيها بالأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم فاعلين في التنمية ومستفيدين منها في جميع
جوانبها، على حد سواء،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها السابقة المتعلقة بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،
بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، التي سلمت فيها بالمسؤولية الجماعية للحكومات عن

(١) A/37/351/Add.1 و Corr.1، المرفق، الفرع الثامن، التوصية ١ (رابعاً).

(٢) القرار ٩٦/٤٨، المرفق.

(٣) القرار ١٠٦/٦١، المرفق الأول.



الرجاء إعادة استعمال الورق



إعمال مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل على الصعيد العالمي، وإذ تؤكد واجب الدول الأعضاء في تحقيق قدر أكبر من العدالة والمساواة للجميع، وبخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة،

وإذ تعيد تأكيد جميع قراراتها السابقة بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك القرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية^(٤) التي تدعو إلى بذل جهود حثيثة وعملية لتحقيق الأهداف للجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة^(٥) التي تتضمن إشارات إلى إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم وشواغلهم في السياسات والممارسات المستدامة^(٦)،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار إغفال الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حد بعيد في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ورصدها وتقييمها، وإذ تلاحظ أنه مع التقدم الذي أحرزته بالفعل الحكومات والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة في تعميم مراعاة الإعاقة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية، ما زالت هناك تحديات كبرى ماثلة في هذا الصدد،

وإذ يساورها القلق لأن النقص المستمر في البيانات والمعلومات الموثوقة عن الإعاقة وعن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي يسهم في إغفال الأشخاص ذوي الإعاقة في الإحصاءات الرسمية، مما يشكل عقبة أمام تخطيط التنمية وتنفيذها بطريقة تشمل الإعاقة،

وإذ تؤكد أهمية استخدام أدوات وأساليب تم اختبارها وتوحيدها لجمع وتحليل ورصد البيانات عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة وضرورة توافر بيانات قابلة للمقارنة دولياً لرصد التقدم المحرز في السياسات الإنمائية الشاملة لمسائل الإعاقة،

١ - ترحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على مستوى رؤساء الدول والحكومات، الذي كان موضوعه الرئيسي هو "سبل المضي قدماً: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده"؛

(٤) انظر القرار ١/٦٥.

(٥) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٦) المرجع نفسه، الفقرات ٩ و ٤٣ و ٥٨ (ك) و ١٣٥ و ٢٢٩.

٢ - **ترحب أيضا** بتقرير الأمين العام المعنون "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده"^(٧)، وبما جاء فيه من توصيات؛

٣ - **تحث** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ومنظمات التكامل الإقليمي والمؤسسات المالية على بذل جهود متسقة من أجل إدماج مسائل الإعاقة في رصد الأهداف الإنمائية وتقييمها؛

٤ - **تشجّع** على تعبئة الموارد، على نحو مستدام ويمكن التنبؤ به، على جميع المستويات من أجل التنفيذ الناجح لبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين^(١) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(٣)، وتعزيز التعاون الدولي وتشجيعه دعما للجهود الوطنية، ولا سيما في البلدان النامية؛

٥ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة تيسير تقديم المساعدة التقنية في حدود الموارد المتاحة، بما في ذلك تقديم المساعدة اللازمة لبناء القدرات وجمع وتبويب البيانات والإحصاءات الوطنية والإقليمية عن الإعاقة، وبخاصة للبلدان النامية، وتطلب إلى الأمين العام، في هذا الصدد، تحليل البيانات والإحصاءات عن الإعاقة، وفقا للمبادئ التوجيهية القائمة المتعلقة بإحصاءات الإعاقة، ونشرها وتوزيعها في التقارير الدورية التي تصدر في المستقبل، حسب الاقتضاء، عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة؛

٦ - **تطلب أيضا** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تعزز المنهجيات القائمة لجمع البيانات عن الإعاقة وتحليلها للحصول على بيانات قابلة للمقارنة دوليا عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة وأن تدرج بانتظام البيانات ذات الصلة بالإعاقة في منشوراتها الإحصائية ومنشوراتها في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٧ - **تطلب** إلى الأمين العام:

(أ) أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين معلومات عن تنفيذ هذا القرار؛

(ب) أن يعرض عملية الاستعراض والتقييم السادسة لبرنامج العمل العالمي على الجمعية العامة، قبل انعقاد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وكمساهمة في هذا الاجتماع،

(٧) A/67/211.

وتطلب، في هذا الصدد، إلى جميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها أن تقدّم، عن طريق الأمين العام، تحليلاً لمجمل حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق التنمية، استناداً إلى ما هو متاح من بيانات ووفقاً لولاية كل منها؛

(ج) أن يواصل تقديم تقرير كل سنتين إلى الجمعية العامة عن الرصد على نطاق المنظومة لما يحرز من تقدم وما يواجه من تحديات فيما يتعلق بحالة الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق التنمية وأن يقدّم تقريراً خمسياً عن الاستعراض والتقييم لبرنامج العمل العالمي، مواصلة لدورة الإبلاغ المحددة فيه.